

4- المؤتمر الدولى الثالث للتنمية والبيئة فى الوطن العربى (21-23 مارس 2006):

هدف المؤتمر إلى دراسة المخاطر البيئية التى تتعرض لها كافة الدول العربية بما فيها مصر ووضع استراتيجية موحدة تكفل للأمة العربية ولوطننا الحبيب صون وتنمية موارده مع الحفاظ على سلامة البيئة من أخطار التلوث للتواكب والقرن الحادى والعشرين. وفي رحاب جامعة أسيوط على مدار ثلاثة أيام كاملة وبرعاية كريمة من الأستاذ الدكتور / محمود عبد الحليم أبو زيد وزير الموارد المائية والرى، اللواء مهندس / ماجد جورج إلياس وزير الدولة لشئون البيئة، الأستاذ الدكتور / هانى محفوظ هلال وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى واللواء الوزير / نبيل العزبى محافظ أسيوط، الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم عبد القادر رئيس الجامعة الأسبق ، عقد المؤتمر والذى نظمه قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة أسيوط برئاسة الأستاذ الدكتور / محمد عبد السلام عاشور نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة السابق وبمشاركة نحو (370) مشاركاً يمثلون 13 دولة عربية هى : (اليمان- العراق- السعودية- سوريا- ليبيا- السودان- الجزائر- المغرب- الكويت- سلطنة عمان- فلسطين- الأردن وقطر). ومن جامعة الأزهر والجامعات ومراكز البحوث المصرية ومن وزارة البيئة وهيئة الطاقة الذرية ووزارة النقل والهيئة المصرية للمواصفات والجودة ومركز بحوث البناء والإسكان.

وقد بلغ عدد الأبحاث الملقاة (92) بحثاً فى ثمان محاور نوقشت على مدار خمسة عشر جلسة علمية وكان أهمها محور التلوث البيئي (البيولوجي والصناعي والفيزيائى والكيميائى) ومحور التجمعات السكانية ومحور الإعلام البيئي والاقتصاد البيئي ومحور التنمية والبيئة محور إعادة تدوير المخلفات ومحور مصادر المياه تلوثها وإدارتها والتصرّح واستصلاح الأراضي ومحور المحميات الطبيعية والتوعي البيولوجي بالإضافة إلى 35 بحثاً معلقاً.

انتهى المؤتمر إلى ما يلى من توصيات :

1- إنشاء هيئات بكافة الأجهزة الإعلامية تختص برفع مستوى الوعى البيئى بقضايا ترشيد استخدام المياه لكافة الأغراض وصيانتها من التلوث عن طريق برامج إعلامية مدروسة بدقة ترسخ فى وجدان المواطنين أهمية التعامل المنضبط مع المياه بالشكل الإيجابى المطلوب بالإضافة إلى الإعلام المتكرر والماج بخطورة الوضع المائى المحلى والعالمى.

2- نظراً للأهمية القصوى لنهر النيل بالنسبة لمصر وبالإشارة إلى الأعباء الثقيلة الموكله لوزارة الري فى مصر الأمر الذى يتطلب إما :

أ- إنشاء هيئة عليا لها سلطات خاصة وآليات تنفيذية قوية تكون مهمتها الأساسية الحفاظ على نهر النيل والعنابة بجسم النهر وضبط أداؤه وصيانته مجرى ومنع تلوثه وإزالة التعديات عليه بشكل فوري بعيداً عن التعقيدات الروتينية التى ترسخ الأمر الواقع الخطى بممرور الوقت.

ب- إنشاء وزارة خاصة بالنهر وتتفرع وزارة الري لإدارة الكميات المتاحة من المياه في الأغراض المختلفة بالشكل الذي يضمن أقصى كفاءة لها مع ضبط أداء شبكات الري والصرف عن طريق الهندسات والإدارات المختصة بالوزارة وبالمحافظات مع دراسة عمليات الإنشاء والصيانة والتطوير والتحسين المستمر لعمل تلك الشبكات. وبذلك تتفرع وزارة النيل المقترن بإنشاؤها لجسم النهر نفسه ككائن حي يجب الحفاظ عليه نظراً لكثرة أعباء وزارة الري وافتقارها لآلية حقيقة سريعة وفعالة لإزالة التعديات فضلاً عن منعها.

3- يجب تبني آلية لتعظيم العائد من الثروات العربية من بترول وفوسفات وغاز طبيعي وغيرها من المواد الأولية الأساسية التي لها أهمية استراتيجية في سياسات الدول بحيث تضمن حصص عادلة للدول العربية من مياه الأنهر التي تشاركها فيها دول أخرى تحتاج لتلك الموارد الإستراتيجية الأساسية.

4- إعطاء أولوية أولى في الخطط البحثية الجامعية لأبحاث مشاكل البيئة بمختلف أنواعها وإعطاؤها الدعم اللازم مع ضوابط إنجاز مرتبطة بجدول زمني محدد لمعالجة مشاكل البيئة بشكل تدريجي.

5- أهمية تبادل استضافة هذا المؤتمر بين الدول المشاركة فيه تعظيماً لمردوده وتوسيعاً لدائرة تأثيره بأن يتم تنظيم المؤتمر في كل دورة من دوراته بالتعاون بين قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة أسيوط وإحدى الجامعات العربية التي تشارك في فعالياته.

6- التوعية بالأخطار البيئية وأنواعها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتفعيل قوانين منع البناء بجوار خطوط الضغط العالي لتجنب التلوث الكهرومغناطيسي القائم.

7- تطبيق الأمان البيئي بكل أشكاله بالمنشآت الصناعية المختلفة وتبادل الخبرات العربية في هذا المجال.

8- وضع شبكة رصد بيئي على مستوى البلدان العربية تشمل عناصر التلوث البيئي وأنواعها المختلفة.

9- ضرورة وجود تعاون بين الدول العربية في مكافحة ظاهرة التصحر "الأسباب والنتائج واستراتيجية المعالجة" وإمكانية الاستفادة من طرق المعالجة من دولة إلى أخرى.

10- الاتجاه إلى استخدام التسميد العضوي والحيوي بدلاً من الأسمدة المعدنية النيتروجينية في زراعة النباتات العطرية تجنباً للتلوث البيئي وحماية المستهلك، حيث أن ذلك يؤدي إلى تخفيض محتويات النباتات والثمار والزيوت الناتجة منها من النيترات والنترات والتي لها خطورتها على صحة الإنسان وبصفة خاصة الأطفال.

11- ضرورة تطبيق القوانين المنظمة للبيئة والاهتمام بتطبيق معايير نظم الإدارة البيئية للمشروعات والمؤسسات بأنواعها المختلفة.

12- أهمية دعم أكبر لوزارات البيئة بالدول العربية وتزويدها بالآليات القادرة على التصدي لكل المشاكل البيئية المزمنة في البلدان العربية.

- 13- أهمية وضع نتائج الدراسات التطبيقية البيئية على منطقة توشكى موضع التنفيذ لتكون مجتمعاً متميزاً له خصائص تخطيطية وتصميمية خاصة تتناسب مع طبيعته.
- 14- أهمية تقنين منح جائزه مناسبة من المؤتمر لأحسن الأبحاث التطبيقية في المؤتمر.
- 15- يرجى أعضاء المؤتمر بأن يتم تنظيم المؤتمر القادم بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.